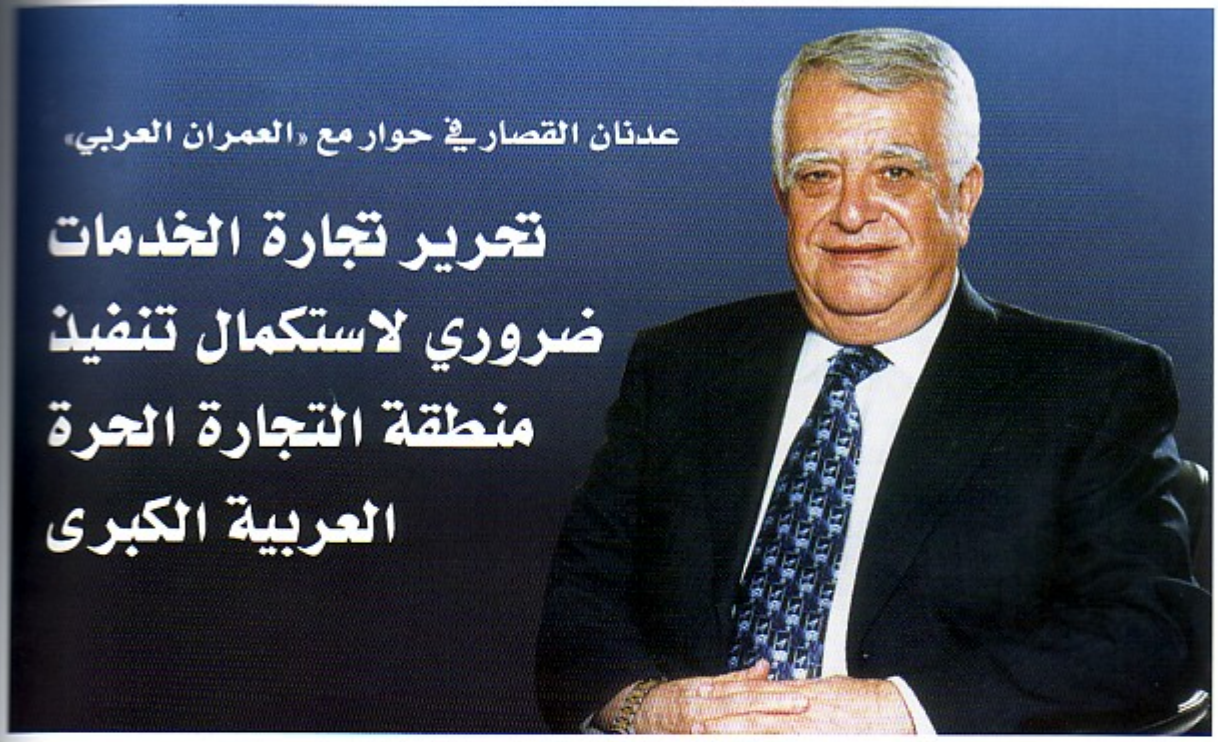

عدنان القصار في حوار مع «العمران العربي»

تحرير تجارة الخدمات ضروري لاستكمال تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بدأ عمله التجاري في العام ١٩٤٩ عندما كان عمره ١٩ عاماً، ثم سجّل نجاحاً بعد نجاح حتى العام ١٩٦٥ عندما توسعت أعماله إلى الصين، وكان عضواً في جمعية تجار بيروت ثم انتخب أميناً عاماً، وخاض بعد ذلك انتخابات غرفة التجارة والصناعة في بيروت في العام ١٩٧١، وفازت لائحته التي سميت آنذاك «لائحة الإنماء الاقتصادي». كذلك فاز بمنصب رئاسة مجلس إدارة الغرفة، ولم يزل منذ مطلع عام ١٩٧٢ حتى الآن.

وعلاقاته الدولية المتميزة، أهّلته للعب دور كبير في إطار غرفة التجارة الدولية، التي فاز بمنصب رئاستها في العام ١٩٩٩ ولمدة عامين، كذلك، فاز بمنصب رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لمدة عامين، ويتبوأ حالياً منصب نائب رئيس دائم لمجلس إدارة الاتحاد.

إنه عدنان القصار الذي تسلم أخيراً منصب وزير الاقتصاد والتجارة، خصوصاً بعدما أثبت طوال العقود الماضية أنه «صوت القطاع الخاص في لبنان والعرب والعالم».

«العمران العربي» التقت الوزير القصار وأجرت معه الحوار الآتي:

١- كيف تنظرون إلى تطبيق اتفاقية التيسير العربية، ما هي سلبياتها؟ وما هي إيجابياتها على لبنان؟

صحيح أن التطبيق الكامل لاتفاقية التيسير قد يعود بالضرر على عدد من القطاعات، ولكنه بالتأكيد سيرتد بمنفعة كبيرة على الاقتصاد اللبناني، خاصة لناحية خفض كلف الإنتاج ومتوسط سعر السلة الغذائية، كما لناحية حث المنتجين اللبنانيين على تحسين جودة المنتج المحلي مواكبة لمتطلبات أسواق التصدير كما تحضيراً لمنافسة الواردات العربية، وغيرها.

ولكن لا بد من الإشارة إلى ضرورة مواكبة الدولة اللبنانية للمبادرات الشخصية المطلوبة من المزارع، كما من الصناعي

اللبناني في مجال تحسين وتطوير المنتج الوطني والبحث عن أسواق جديدة (Niche Markets)، من خلال اعتماد سياسات حكومية زراعية وصناعية من شأنها على سبيل المثال لا الحصر:

- البحث في خفض كلف الإنتاج، أو على الأقل تخصيص المزارع كما الصناعي بأسعار تشجيعية للخدمات (هاتف، كهرباء،...)، وللمواد الأولية (مازوت).
- ترشيد المزارعين وتشجيع البحوث أن لإيجاد زراعات بديلة وجديدة، أو لإيجاد أسواق جديدة.
- التعاون مع جميع الفرقاء لإقامة معارض زراعية صناعية سنوية.
- البحث عن تطبيق سياسات صناعية جديدة مثل التجمعات العنقودية - Clustering.

على المستوى العربي، فلا بد من الإشارة إلى أن الفروقات بين التجربتين الأوروبية والعربية في مجال التكامل الاقتصادي، إضافة إلى مسألة تحرير تجارة الخدمات، كثيرة وأساسية. فلا يمكن التعامل مع فكرة التكامل بشكل مجزأ، كما هي الحال العربية وهذا يستدعي، إضافة إلى تحرير تجارة السلع:

١- تحرير تجارة الخدمات.

٢- إزالة كافة العوائق الغير جمركية (وهي، حتى يومنا هذا، من العوائق الأساسية لتحرير التجارة العربية، إذ تكلّف المصدّر ما يقارب الـ ١٠٪ من قيمة بضاعته).

٣- وضع الإرادة السياسية للتعويض عن المتضررين من الانفتاح في إطار «مؤسسي» من شأنه مواكبة ورعاية عملية الانفتاح، بالمحافظة على أدنى حد من التكافؤ بين الدول الأعضاء.

يجدر الذكر أن المفوضية الأوروبية تلعب هذا الدور الهام. وهي تعتبر «عراب» تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي.

وبالتالي لا بد من أن تعمل الدول الأعضاء على إضفاء شرعية أكبر لقرارات الجامعة العربية، بصورة خاصة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أن تصبح القرارات المتخذة ملزمة للدول، كما هي حال

يجب إضفاء الشرعية لقرارات الجامعة العربية لتكون ملزمة للحكومات

الدول الأوروبية وقرارات المفوضية الأوروبية. هذا بالإضافة إلى ضرورة إيجاد آلية للتحكيم بين الأعضاء في حال نشوء خلاف ما.

أخيراً، وفي ضوء ما تقدم، وبالرغم من جميع الصعوبات والتحديات، من غير الممكن، في وقت يسعى فيه لبنان أن يكون جزءاً من اتفاقات تجارية إقليمية (كالاتفاق الأوروبي المتوسطي) وعالمية (كمنظمة التجارة العالمية)، أن يظل خارج الرؤية العربية لسوق موحدة، وهي خطوة أساسية، وإن غير كافية، نحو التكامل الاقتصادي العربي المنشود. وعليه، لا بد من المضي قدماً في عملية الانفتاح على البلدان العربية، مع التشديد على التعاون الوثيق بين جميع الفرقاء لما هو مصلحة الاقتصاد اللبناني، بجميع قطاعاته، الفضلى.

٢- ما هي في رأي معاليكم إيجابيات وسلبيات اتفاق إقامة منطقة مشتركة للتبادل التجاري بين لبنان ودولة الإمارات العربية المتحدة الذي أقره مجلس النواب في جلسته الأخيرة؟

يأتي الاتفاق التجاري الموقّع بين لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي والقاضي بإقامة منطقة مشتركة للتبادل التجاري الحر بمثابة تتويج للعلاقات التاريخية وروابط التعاون بين لبنان وهذه الدول لاسيما في الجانب الاقتصادي ونحن نتطلع إلى أن يزيد هذا الاتفاق من نطاق التبادل التجاري والتعامل الاقتصادي المشترك وأن يساهم في توسيع دائرة التبادل الاستثماري خاصة وأن المستثمرين الخليجيين يرون في لبنان المكان الأكثر جذباً لاستثماراتهم وتوظيفاتهم في قطاعات عديدة أبرزها السياحة والمصارف والعقارات.

وإذا كانت بعض الاعتراضات قد أثيرت حول توقيع هذا الاتفاق، فإن هذه الاعتراضات كانت تنطلق من التخوف من المنافسة التي يحدثها الاتفاق لجهة انخفاض كلفة المنتجات الخليجية لاسيما أن أسعار المحروقات مدعومة في الخليج وأسعارها أقل بكثير من أسعارها في لبنان الأمر الذي يجد المنتج اللبناني معه صعوبات في المنافسة. وقد طالب أصحاب هذا الرأي بأن تقدّم دول الخليج المشتقات النفطية للصناعة اللبنانية

بأسعار تشجيعية توازي ما بينها وبين الأسعار التي تباع بها هذه المنتجات للسلع الخليجية.

مما لا شك فيه أنه ليس هناك من اتفاق يرضي الجميع بنسبة ١٠٠٪ إلا أن حسنات الاتفاق تبقى أكثر بكثير من سيئاته في حال وجود مثل هذه السيئات خاصة وأننا في عصر الانفتاح وأنه لن يكون هناك مجال للتقوقع في المستقبل.

وضمن الاتفاق التجاري الجديد بين لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي، يمكن للبنان التفاوض على إمكانية الحصول على الطاقة (النفط أساساً) بأسعار تشجيعية من هذه الدول.

ومما لا شك فيه أن توحيد الجهد في دول مجلس التعاون الخليجي من شأنه خلق سوق واحدة موحدة تتبع نقاط عبور واحدة وتبادل نقدي موحد، مع ما يعني ذلك من تذليل للعقبات التي تعترض زيادة الصادرات اللبنانية بيسر إلى هذه الدول. هذا خاصة وأن الاتفاق المعني يلحظ منح التسهيلات اللازمة لتجارة الترانزيت فيما بين الطرفين وكذلك تسهيل إجراءات دخول وسائط النقل، علماً بأن الإعفاءات المنصوص عليها في الاتفاق لا تسري على المنتجات والسلع المنتجة الحرة في أي من الطرفين المتعاقدين.

إلا أن الصعوبة التي تنتج عن هذا الاتفاق هي اعتبار دول المجلس طرفاً واحداً فيما يتعلق بشهادة المنشأ، حيث يتوجب أن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في دول الطرف الآخر عن ٤٠٪ من القيمة النهائية للسلعة، مما يعني استفادة دول المجلس فيما بينها من آلية أو قواعد المنشأ التراكمي، بخلاف لبنان الذي يتوجب عليه تحقيق ذلك منفرداً.

كما يخشى من توحيد شهادة المنشأ في دول المجلس رفع القدرة التنافسية لسلع هذه الدول، نظراً لانخفاض تكاليف الإنتاج المحققة من تكامل إنتاج السلع فيما بينها وانخفاض تكاليف الطاقة.

٣- أين أصبح لبنان في محاولات انضمامه إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية؟

لقد قطع لبنان شوطاً بعيداً على صعيد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث تم إنجاز العديد من المذكرات الخاصة بالأنظمة والقوانين ذات الصلة بالتجارة الخارجية، وإيداعها الأمانة العامة للمنظمة المذكورة كما تم إجراء العديد من جولات التفاوض مع المنظمة بشأن هذه الأنظمة والقوانين.

ويكتسب انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية أهمية بالغة بالنسبة إلى لبنان، حيث أن عملية الانضمام تفسح المجال أمام لبنان للاندماج بشكل كامل في الاقتصاد العالمي ونظامه التجاري المتعدد الأطراف كما تساعد على الإفادة من إمكاناته الاقتصادية والاستثمارية بشكل أفضل.

أما أبرز الإنجازات التي تحققت على صعيد الانضمام إلى المنظمة على صعيد تهيئة الأطر التجارية والقانونية والتشريعية الخاصة بالتجارة الخارجية فهي إنجاز المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية ومشروع قانون التجارة الدولية والتراخيص والمستند الخاص بالدعم المحلي للزراعة ودعم الصادرات الزراعية وتشريعات الملكية الفكرية والمستند الخاص بنظام الخدمات ومشروع قانون حماية الإنتاج الوطني والدراسات الخاصة بالإجراءات غير الجمركية على التجارة في لبنان ومشروع قانون العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية. وقد أنجزت الوزارة إعداد الكثير من التشريعات وهي تعكف على تحضير التشريعات المتبقية.

أما بالنسبة إلى موضوع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فقد بدأ لبنان العمل بالمراحل التنفيذية الخاصة باتفاق الشراكة على أكثر من صعيد. فبالنسبة للملف التجاري، فإن الاتفاق مطبّق على التبادل التجاري المشترك وهو يؤمّن المصلحة اللبنانية بشكل كاف وأساسي. إذ إن الجانب الأوروبي قام بإلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات اللبنانية المصدّرة إلى أسواق

الاتحاد الأوروبي، ولبنان ليس مطلوباً منه الآن تطبيق ذات الإجراء، أي إلغاء الرسوم الجمركية في وجه المستوردات من الاتحاد الأوروبي. إذاً فالسوق الأوروبية مفتوحة أمام المنتجات اللبنانية. والسوق اللبنانية ليست مفتوحة بالشكل ذاته بالنسبة للمنتجات الأوروبية الواردة إلى لبنان.

أما بالنسبة لقضية الزراعة، فإن لبنان لديه أيضاً امتيازات خاصة بالنسبة لمنتجاته الزراعية المصدّرة إلى الأسواق الأوروبية. لقد أعطى الجانب الأوروبي لبنان حصة كبيرة بالنسبة لصادراته الزراعية إلى الأسواق الأوروبية. وهذه الحصة تفوق حتى إمكانات لبنان على التصدير لمنتجاته الزراعية إلى تلك الأسواق. وهذه المعاملة الأوروبية للبنان لا تتطلب هنا أيضاً معاملة لبنانية للجانب الأوروبي بنفس القدر، مما يعني أن المصلحة الزراعية اللبنانية مؤمنة أيضاً في اتفاق الشراكة مع الجانب الأوروبي.

أما فيما يخص قضية الخدمات، فإن التفاوض اللبناني - الأوروبي في هذا المجال سيبدأ قريباً. ونحن نرى أن سوق التبادل المشترك بالنسبة للخدمات لن يواجه صعوبات أو عراقيل تذكر، خاصة بالنظر إلى انفتاح السوق اللبنانية الكبير على أسواق العالم عموماً والأسواق الأوروبية على وجه الخصوص. كما أن الشروط التجارية الخاصة بتبادل الخدمات بين لبنان والاتحاد الأوروبي ليست قاسية بالنسبة للبنان وهي أقل من الشروط التي يتطلبها الجانب الأوروبي من الدول الأخرى.

٤- ما هي في رأيكم أبرز التحديات الاقتصادية التي يواجهها لبنان وكيف يمكن مواجهة هذه التحديات؟

برأينا، أن التحدي الأكبر الذي يواجه لبنان خلال المرحلة الحالية والمرحلة المقبلة هو ضمان نمو اقتصادي قوي ومرتفع ومستدام، لأن هذا أمر حيوي وضروري وأساسي لإخراج لبنان من حلقة العجز - الدين - التباطؤ الاقتصادي، وبالتالي إعادة وضع الاقتصاد اللبناني على سكة النمو السليم والمستدام وأيضاً وضع المشكلة المالية على سكة التوازن المالي المطلوب.

لبنان يواجه التحدي الكبير في تحقيق نمو اقتصادي متدافعاً ذاتياً

ومن التحديات الأساسية الكبرى التي تواجه لبنان أيضاً مواصلته مقاومة التأثيرات السلبية لتعثر عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط حتى لا تحمل هذه التأثيرات إفرازات مباشرة معرقلة لعملية النمو الاقتصادي، وهذا يكون بتبني سياسات اقتصادية داخلية قادرة على التقليل من انعكاسات تلك التأثيرات على الاقتصاد اللبناني وبيئته الاستثمارية الداخلية.

هذا إلى جانب التعامل بحكمة ودراية مع الضغوط الخارجية الجديدة والمتمثلة بصفة أساسية في القرار ١٥٥٩، مما يتطلب مراعاة التوازن بين تجنب التهميش الدولي للبنان والحفاظ على المبادئ والمصالح السياسية الاقتصادية التي يراعيها لبنان مع أشقائه وأصدقائه الاستراتيجيين في المنطقة والعالم.

كذلك من التحديات الأساسية التي يواجهها لبنان مدى قدرته على زيادة استقطابه للاستثمار الأجنبي، لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة تفاعله التجاري والمالي مع الاقتصاد العالمي، من أجل تأمين المجاراة الفعالة والبناء للعولمة الاقتصادية والمتسارعة في كافة الاتجاهات. وفي هذا الإطار، تكتسب عملية الدخول الناجح للبنان إلى منظمة التجارة العالمية، والتحضيرات الاقتصادية المناسبة لذلك، أهمية بالغة في عملية زيادة تكامل لبنان الاقتصادي في الاقتصاد العالمي.

٥- من المعروف أن لبنان بلد جاذب للاستثمار ولكن هذا الاستثمار ما زالت تواجهه معوقات عديدة. فهل في رأيكم أن هذه المعوقات تكمن في التشريعات أم في عقلية التعاطي مع المستثمرين؟

لقد سبق وقلت أن أبرز المعوقات التي تقف في وجه تحفيز الاستثمار في لبنان تكمن في عقلية التعاطي مع المستثمرين وليس في التشريعات. فالتشريعات الأساسية عندنا موجودة، وقد عملت الحكومات السابقة على تطوير وتحديث العديد من هذه التشريعات وتتابع الحكومة الحالية العمل في هذا الاتجاه لناحية إقرار العديد من التشريعات التي تشجّع المستثمر على القدوم إلى لبنان وكان آخرها إقرار مشروع قانون زيادة عامل الاستثمار للمجمعات الكبرى من فنادق ومراكز.

مبنى عدنان القصار
بيت الاقتصاد العربي

أسس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في عام ١٩٥١، واتخذ من مدينة بيروت مقراً لأمانته العامة منذ ذلك الحين. ويضم الاتحاد في عضويته كافة غرف التجارة والصناعة والزراعة في جميع الأقطار العربية، ويهدف إلى توثيق عرى التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية، ودعم التعاون بين الغرف العربية بما يؤدي إلى تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية العربية. وقد عمل الاتحاد طوال مسيرته منذ أكثر من نصف قرن على تطوير وتفعيل دور القطاع الخاص، وعلى توثيق اهتمامه بقضايا التنمية الاقتصادية العربية، وعلى توحيد وتنسيق توجهاته لكي يتعزز دوره ويتطور، والقيام بالمهام الرائدة المطلوبة منه. كما يقوم الاتحاد بتمثيل مصالح رجال الأعمال العرب على المستويين الإقليمي والدولي، ويتعاون بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية والمنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة، ويشارك في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وكذلك يتولى الاتحاد تمثيل المصالح الاقتصادية العربية في الخارج من خلال رعايته للغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وغيرها.

وقد سعى رجالات الاتحاد منذ فترة طويلة إلى تنفيذ فكرة إقامة مبنى له في دولة المقر. وقد أثمر هذا السعي عند قيام الحكومة اللبنانية بتخصيص قطعة أرض لإقامة مبنى للاتحاد، وذلك في القسم الجنوبي من مدينة بيروت، على جادة المدينة الرياضية التي تعتبر شرياناً رئيسياً يربط المدينة بالمطار وكذلك جنوب لبنان. وبجوار هذه الأرض يوجد مبنى وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومشروع

إنشاء مبنى لوزارة الاقتصاد والتجارة. كما أنه يقع مقابل الدبقة الرياضية. وقد وضع التصاميم للمبنى المهندس المعماري الشهير الشيخ بيار الخوري. وقد صمم المبنى لكي يكون ملتقى لرجال الأعمال العرب والأجانب، لعقد اجتماعاتهم وندواتهم ومؤتمراتهم. وروعي في تصميمه الحفاظ على التراث العربي الأصيل ممزوجاً بالحداثة الفنية المعمارية.

ويذكر بأن نائب رئيس الاتحاد معالي الأستاذ عدنان القصار، إيماناً منه بأهمية إقامة هذا المبنى في لبنان الذي كان سباقاً في احتضان الاتحاد عند إنشائه في عام ١٩٥١، قد تبرع من ماله الخاص لتمويل إقامة المبنى. وبناء عليه قرر مجلس الاتحاد في دورته (٩٧) المنعقدة في دمشق خلال ١٣-١٤ آذار (مارس) ٢٠٠٤، تسمية المبنى بـ (مبنى عدنان القصار - بيت الاقتصاد العربي). ومن المقرر أن يتم الاحتفال بتدشين الأشغال في المبنى أثناء انعقاد الدورة (٩٩) لمجلس الاتحاد العام للغرف العربية في بيروت.

ولا بد من الإشارة في هذا المجال، إلى أن لبنان، ممثلاً بغرفة تجارة وصناعة بيروت، كان أول من دعا إلى إنشاء الاتحاد العام للغرف العربية في عام ١٩٥١، ليكون تعبيراً عن رغبة القطاع الخاص في التعاون والتكامل الاقتصادي. والحقيقة أن عمل الاتحاد منذ ذلك الحين انطلاقاً من مقره في مدينة بيروت قد ساهم كثيراً في تحقيق أهدافه التي تستند إلى مبادئ الحرية الاقتصادية التي ينعم بها لبنان وتعزيز دور القطاع الخاص الذي يعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد اللبناني.

وحرصاً على توفير كافة متطلبات عمل الاتحاد انطلاقاً من مقره، فقد صمم مشروع المبنى على مساحة وسطية تسمح بالاستفادة من النور وتؤمّن التهوئة بشكل مناسب لأكبر مساحة من البناء. وجميع أجزاء المبنى تقوم حول فناء داخلي. والمبنى يتخذ شكلاً مربعاً، والجدران الخارجية حجرية. وكل جانب منها مبني على شكل مواز للجوانب الأخرى، مع وجود فتحة زجاجية كبيرة في الوسط. وتتخذ نوافذ المبنى شكلاً مربعاً أشبه بالمشربيات.

والمدخل الرئيسي للمبنى هو عبارة عن باب تقليدي عريض ومزيّن بمزخرفات عربية، مما يعطي المبنى بكامله نفحة عربية أصيلة.

ويقع المبنى على مسافة ٣٥ متراً من الطريق الرئيسية مما يتيح وجود مساحة أمامية يمكن استخدامها للمعارض التي تقام في الهواء الطلق.

أما بالنسبة لتوزيع المبنى، فإن الطابق الأرضي هو عبارة عن قاعة عامة للاستقبال والاستعلام، تتواجد فيه إمكانية إقامة صالات عرض تكون مكمّلة لمكان العرض في المدخل الخارجي. وتوجد قاعة المؤتمرات وقاعة الاستقبال الرئيسية وتوابعها في الطابق السفلي الأول، الذي يحتوي في الوسط بركة مياه صغيرة لإضفاء لمحة شرقية أصيلة. ويحوي الطابق الأول قاعات المكتبة والكومبيوتر، وكذلك قاعة للكافيتيريا، ويضم الطابق الثاني جميع مكاتب الإدارة. أما الطابقان السفليان الثاني والثالث فهما مخصصان لمواقف السيارات وتبلغ طاقة استيعابهما حوالي ١٣٦ سيارة.